

لازم بعد معقرو الى واسطه واكثر الا ان اسباب ذكر في المال المذكور مشكل
واعلم ان المساجد من قوله وذكر سبب لا يتبع ما ذكر في مقابلته من
قوله سبب تقدم او تاخير ان المعصود حضر سبب الخلل في الاراد المذكور
وورد عليه انه يجوز ان يكون الاراد من قبلها غير معقرو الى واسطه ويكون حثيا
فكون سببا حصول الخلل ولا يتم حصر السبب في الاراد المذكور واعترض
عنه بانه حصر الاراد المذكور بالذکر لكون الاخير اقل قهلا وبيان المقصود
من قوله وذكر سبب الخلل المشبه وهو بعيد واورده عليه ايضا ان
الخلل قد يحصل بسبب ان يرد باللفظ ما ليس من لوازم معناه فمثل ايضا حصر
السبب في الاراد المذكور ولا يستدل بحاج عن هذا بانه حصر سبب الخلل
الذي هو سبب لعدم ظهور دلاله الكلام والنتيجه من قوله الا يقول
الدلاله على المراد ان يكون له دلاله عليه لكنها حثيه غير ظاهره كما هو
رجوع النفي الى العبد واللفظ لا يدل على الحارج الذي ليس بالاراد والمعنى
حمله على ما هو المتبادر منها فلا حاجة الى الاعتذار عنه بانه تركه للنداء
ايضا وايضا لو دل على المعنى المعنوي لم يصح حصر ما حصره عن المعنى
المعنوي في قول السان كما لا يخفى فان **ولم** ان لم يكن اللفظ المراد به ما
ليس بالاراد معناه داخل في المعنى فهو لا شك محل بالمصاحفه فلا بد من
تقدم حجه قلب لاحاحه الى الحارج لعدم وجوده في الكلام اذ الكلام
انما هو المفيد واذ لم يدل على الحارج كيف يفيد **قوله** سبب اسباب القبا
الدلاله على الاستقبال وضاعى السبب دلاله على انه اليقود وان كان قوله
الى القرب الذي هو المعنى الاقصى للمستأنق الا انه من حيث انه في نفسه
يقدر خلق بانفسه وطلبه ومن مواضفه العجز الى البراء والغيب
الى ذواتهم الى انه وان معلق بعض يطلب البعد مع ان العاشق لا يطلبه

والتسليم على

فاما

فاما يكون يطلب بعد المكان واما القرب فمطلوب المحب انما هو قرب ذات
المحبوب لا قرب داره ومكانه **قوله** بالرفع وهو الصحيح اما لثبوته عنده بالرفع
الصحيح واما لان الصحيح عنده في معنى اللب ما ذكره الشيخ عبد القاهر
وهو مبني على الرفع واما لان سياق الكلام يقتضي وقوع القرب في مقابلته لتبعا
وتسكب في جيزا سبب طلب قلت هذا الحسن الوجه فانه لم يرد عليهم
في الشرح بعدم صحة الروايه بل بان فيه تكلما وتقسما ولو كان الروايه
خطا لكان من المستحسن العوض لئلا يترك كما لا يخفى ولا نسبنا المعنى الذي
ذكره الشيخ على روايه الرفع فانه يصح على تقدير النصب ايضا ويكون المعنى
انى او طي نفسي على العجز وعلى سبب الرفع فتأمل **قوله** لكنه اخطا
لاشكر ان له من حيث الظاهر وجهاتهما من الصحيح كما ذكر في الشرح انه
يسهل الجود في مطلق حلول الغير مجاز الاستعمال للمفيد في المطلق ثم انما المطلق
عن الترتيب لكن في العمق خطا لان كل جمعه جرت عاده البلاغ في الجوز
معها الى معنى دايما كما على الجود الى كلها بالرفع فالاستعمال الى غيره وان كان
مع علاقته مصحح كما عنه الى عدم اليك مطلقا او الترتيب محتمل ليس يقبول
لانه غير مقبول حتى يرد عليه انه لا يستلزم النقل في احاد المحارز المحققين
بل لان معارفهم على خلافه مع الاذهان عن الالفاظ لغير هذا الاستعمال
فما منهم فاعتبر المانع في حتمهم مانعا مطلقا واما اذ لم يعلم معارفهم فيه
فتحوز الاستعمال عنه الى محار فيه المحسوس المعتدرا بما كان نقل هذا على قول
البدائع ولعمري ما قال **قوله** حال اراده النكا الحسن في العيار ان نقال احوالها
عن الرفع حال اراده النكا حال زيادة هذا القدر فهو انه بعيدا لهما
بالرفع ففهم منه ان محلهما بالرفع وقد يكون حال اراده النكا وقد يكون في غيرها
وليس كذلك **قوله** انى اليوم انى بلفظ اليوم اشار الى ان السبب ليس معناه

الاستعمال